



الموضوع: سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق

خلفية عامة:

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، وحيث أن المؤسسة العامة للسياحة والفنادق ("المؤسسة") هي شركة مساهمة عامة، ونظراً لعدد من الالتزامات المالية العاجلة لبدء المؤسسة في تنفيذ عدد من المشروعات والتخطيط المناسب للسيولة للموازنة ما بين التوزيعات النقدية والالتزامات المؤسسة تجاه المشروعات قيد التنفيذ، فإن مجلس إدارة المؤسسة يقترح على الجمعية العمومية اعتماد سياسة جديدة في توزيع الأرباح على المساهمين وهي سياسة توزيع أرباح مرحلية (ربع سنوية و/أو نصف سنوية) التي تشتمل على الإرشادات بشأن مبادئ المؤسسة الخاصة بتوزيع الأرباح.

كما تقدم بياناً واضحاً للسياسة المتعلقة بتحديد مقدار الأرباح التي سيتم دفعها وعدد مرات صرفها.

وتم إعداد سياسة توزيع الأرباح وفقاً للوائح التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع والنظام الأساسي للمؤسسة.

بيانات السياسة:

- 1- تدفع الأرباح للمساهمين وفقاً للوائح التنظيمية والمراسيم والتعميمات الصادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الشأن .
- 2- سيتم دفع الأرباح فقط من صافي الدخل وأرباح التشغيل للسنة الجارية، بعد إقتطاع كل الإحتياطات المطلوبة المنصوص عليها بالنظام الأساسي للمؤسسة.
- 3- تسعى المؤسسة الى الحفاظ على توزيعات أرباح سنوية، ويجوز لمجلس الإدارة زيادة أو خفض الأرباح لكل سهم إستناداً الى عدد من العوامل، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر:
 - أرباح السنة، بعد إقتطاع كل الإحتياطات .
 - متطلبات التدفق النقدي (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وتوفره .
 - إحتياجات العمل التي تتطلب الإحتفاظ بالنقد / الأرباح .
 - الفرص الإستثمارية.





NCT&H

■ هيكل رأس المال.

■ متطلبات التعهد بالتمويل و/أو القروض.

■ ظروف السوق أو الظروف الاقتصادية.

■ الظروف المالية وغير المالية الأخرى التي يمكن أن تؤثر في توزيع الأرباح.

- 4- سيسعى مجلس الإدارة إلى توزيع الأرباح عند الإمكان، إلا أنه نظراً لعدم وقوع جميع العوامل المذكورة أعلاه ضمن سيطرة الشركة، فلا يمكن ضمان عرض أو الإعلان عن توزيع الأرباح في سنة معينة.
- 5- ويشمل مقترح السياسة الجديدة في توزيع الأرباح على المساهمين توزيع أرباح خلال شهر أكتوبر من عام 2019 من الأرباح السنوية لعام 2018 ويقترح بأن يكون مقدارها (10% نقداً و 5% أسهم منحة).
- 6- يمكن دفع الأرباح مرتين في السنة (منتصف السنة ونهايتها) ويمكن تحديد الأرباح نصف السنوية والموافقة على دفعها من قبل مجلس الإدارة، بينما تصادق الجمعية العمومية للمؤسسة وتوافق على توزيع الأرباح نصف السنوية والسنوية على التوالي في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. تمتد صلاحية سياسة توزيع المؤسسة للأرباح لمدة ثلاث (3) سنوات، حيث يجوز لمجلس الإدارة بعد هذه المدة تقديم اقتراحات لإجراء تغييرات عليها للحصول على الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية على هذه التغييرات لمدة ثلاث سنوات أخرى.

الموافقة على السياسة وتاريخها:

إن السياسة الجديدة المقترحة تؤكد على حرص مجلس الإدارة على مصالح حاملي أسهم المؤسسة، حيث بلغت التوزيعات النقدية على المساهمين منذ العام 2010 إلى العام 2016 حوالي 684,500,000 درهم وأسهم المنحة عن الفترة منذ العام 2011 وحتى العام 2018 بلغت حوالي 638,440,000 درهم .

إن تبني هذه السياسة الجديدة يعكس الحرص على استمرار المؤسسة في تنفيذ إستراتيجيتها لتطوير المشروعات والإستفادة مما لديها من أراضٍ متميزة وتماشياً مع أهداف المؤسسة الإستراتيجية وأحكام القانون وأحكام التشريعات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المؤسسة وأنشطتها بغية تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمساهمين. تتم مراجعة هذه السياسة وإقرارها من قبل مجلس إدارة المؤسسة وذلك للنظر فيها من قبل مساهمي المؤسسة والموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية. تدخل السياسة حيز التنفيذ من تاريخ اعتمادها من قبل الجمعية العمومية.

